

السنة الثالثة اقتصاد نقدي و بنكي

مقياس النظام البنكي الجزائري

المحاضرة الاولى - جزء 2-: النظام والبنكي الجزائري خلال مرحلة السبعينات

أولاً: مميزات المرحلة

إن أهم ما ميز فترة السبعينات هو الإصلاح المالي لسنة 1971 الذي قام بإرساء القواعد الجديدة لتمويل قطاع الإنتاج، هذه القواعد التي أصبحت الخزينة بموجبها وسيطا ماليا أساسيا في تمويل الاستثمارات العمومية، وبتعبير آخر أصبحت الخزينة مركز النظام المالي للإقتصاد و قد جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

فابتداء من الإصلاح المالي لسنة 1971 أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتميز بالتمركز و تغلب دور الخزينة، إزالة تخصص البنوك من خلال الممارسة

إن استراتيجية التنمية المتبعة خلال هذه المرحلة إستندت على سياسات التخطيط المركزي و سياسات كبح مالية ومصرفية مما نتج عنه إختلالات حادة. ولقد كان الاعتماد في إطار تلك الاستراتيجية على الدور المهيمن للقطاع العام في إدارة الإقتصاد، ومن ثم إحتكاره للإنتاج والتوزيع والتوظيف والتجارة الخارجية. و لقد خضع القطاع الخاص للقيود التي عرقلت نموه و مساهمته بفعالية في التنمية الاقتصادية خلال هذه المرحلة

فمع بداية سنوات 1970 أصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر. وبالموازاة مع ذلك فقد أدت الموارد النفطية المتضاعفة إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص للمساهمة في تمويل تلك الاستثمارات. ولهذا أصبح تمويل الاستثمار العمومي يعتمد بصفة أساسية على المداخل النفطية وعلى ميزانية الدولة بالإضافة إلى الديون الخارجية. الأمر الذي أدى إلى غياب الطرق التقليدية لتعبئة الادخار المحلي وإهماله.

و يمكن تلخيص أهم ما ميز المرحلة فيما يلي:

- ✓ جعل الخزينة العمومية المصدر الرئيسي في تمويل الاستثمارات.
- ✓ إهمال دور البنوك التجارية كوسيط مالي، حيث أصبحت أداة للتنفيذ وذلك بتحويلها إلى غرف تسجيل ومحاسبة للتيارات المالية بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية.
- ✓ ظهور سوق سوداء للأموال والتي نتج عنها سوق موازية للصرف وأخرى للسلع وذلك بسبب الاكتناز وتحويل الادخار الخاص إلى ذهب أو تهريبه للخارج.

كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على فتح حسابا ماليا لدى بنك معين (التوطين المصرفي) مركزة بذلك حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع.

وقد أصبح القطاع المالي الجزائري بداية من هذا الإصلاح **يتميز بالصفات التالية:**

- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة أي تغيير وظائفها؛
- تقليص دور البنك المركزي في تحريك ومراقبة السياسة النقدية؛
- الاعتماد على القطاع العام في التمويل وتهميش القطاع الخاص مما أدى إلى ضعف الادخار الوطني؛
- عدم قيام البنوك التجارية بعملية البحث عن الموارد وذلك لسهولة عملية إعادة التمويل.

ثانيا: تقييم المرحلة

إن إستراتيجية التنمية المتبعة خلال هذه المرحلة إستندت على سياسات التخطيط المركزي و سياسات كبح مالية ومصرفية مما نتج عنه إختلالات حادة. ولقد كان الاعتماد في إطار تلك الاستراتيجية على الدور المهيمن للقطاع العام في إدارة الاقتصاد، ومن ثم إحتكاره للإنتاج والتوزيع والتوظيف والتجارة الخارجية. و لقد خضع القطاع الخاص للقيود التي عرقلت نموه و مساهمته بفعالية في التنمية الاقتصادية خلال هذه المرحلة. فمع بداية سنوات 1970 أصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر. وبالموازاة مع ذلك فقد أدت الموارد النفطية المتضاعفة إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص للمساهمة في تمويل تلك الاستثمارات. ولهذا أصبح تمويل الاستثمار العمومي يعتمد بصفة أساسية على المداخيل النفطية وعلى ميزانية الدولة بالإضافة إلى الديون الخارجية. الأمر الذي أدى إلى غياب الطرق التقليدية لتعبئة الادخار المحلي وإهماله.

هذا وقد أدت عملية التوطين البنكي إلى التعرض لعدة سلبيات أوقفت عجلة النمو للإقتصاد الوطني وهي :

- منح قروض للمؤسسات الإنتاجية بصفة أوتوماتيكية وبدون وضع شروط لذلك (كمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، نسبة إنجاز المشاريع الجديدة،...).
- عدم وجود منافسة بين البنوك اتجاه المؤسسات لتشجيعها وجلبها لتوظيف الفوائض المالية واقتصار التعامل بين البنوك والمؤسسات على تقديم القروض وبمعدلات فائدة ضعيفة جدا.
- إهمال القطاعات الإقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة الخفيفة.
- تهميش القطاع الخاص.

و عموما يمكن القول أن أهم ما ميز فترة السبعينات هو الإصلاح المالي لسنة 1971 والذي كانت نتائجه متعددة من الناحية العملية حيث أدت إلى الإنتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية، وهذا ما أدى إلى تقلص دور البنك المركزي وأصبح ينحصر في عمليات السوق النقدية. وفي نفس الوقت تخلي البنك المركزي الجزائري عن الإشراف المباشر على السياسة النقدية، وأصبح عرض النقد في هذه الفترة يشكل (في إطار

التخطيط) متغيراً داخلياً يجب أن يتكيف حتماً مع احتياجات الاقتصاد. وهكذا ارتبط إصدار النقد لصالح الخزينة (والتي أصبحت الوسيط المالي الأساسي في الاقتصاد) بشكل كبير بالاحتياجات المصرح بها لهذا الأخير. وعلى هذا الأساس فقد اقتصر دور القطاع المالي والمصرفي الذي تملكه الدولة على الإيفاء بالاحتياجات التمويلية للقطاع العام وبصفة أساسية تمت الحيلولة دون قيام النظام المالي والمصرفي بأداء وظائفه الرئيسية ومنها على وجه الخصوص إتاحة المعلومات وحشد الموارد وتيسير إدارة المخاطر . ولم يكن يتوقع من البنوك إتخاذ المخاطرة أو المشاركة في قرارات تخصيص الموارد.

وفي الأخير يمكن القول أنه رغم الإصلاحات التي تمت في السبعينات فإن النظام المصرفي الجزائري بقي هزئلاً ومتجزئاً ووظيفته الأساسية تقتصر على تمويل إستثمارات القطاع العام، وأن الجهاز المصرفي خلال هذه المرحلة كان بمثابة جهاز محاسب ومسير إداري بحت أكثر من أنه جهاز مصرفي حقيقي، أو بتعبير آخر الجهاز المصرفي الجزائري كان جهاز وسيط -حيادي- بين السلطات النقدية (البنك المركزي والخزينة العامة) وبين المؤسسات الاقتصادية، دون أن يكون له رأي أو قرار.